**النسب إلى ما آخره واو، وأنواعه من الأسماء وكيفية نسبه**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / شيماء عبد المجيد محمد زهران*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى ما آخره واو، وأنواعه من الأسماء وكيفية نسبه، مع باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو، والإضافة إلى فعيل وفُعيل من بنات الياء والواو، وشرحه**

**الكلمات المفتاحية – الياء، فعيل، الإضافه**

* **.المقدمة**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى ما آخره واو، وأنواعه من الأسماء وكيفية نسبه، مع باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو، والإضافة إلى فعيل وفُعيل من بنات الياء والواو، وشرحه**

* **.عنوان المقال**

**النسب إلى ما آخره واو:**

**الواو الأخيرة تكون ثالثة ساكنًا ما قبلها مثل: غزو، وغزوة، ورِشوة، وعروة، أو متحركًا ما قبلها بالضم مثل: ثروة من ثرو، على مثال: ثمرة من غير إلحاق التاء بها، وكذا الرابعة يكون ما قبلها ساكنًا مثل: شَقاوة، أو مضمومًا مثل: عُرقُوة، وقَرنوة -وهذا نوع من العشب، عريض الورق، ينبت في الرمل، وُيدبغ به- وكذا الخامسة إما أن يكون ما قبلها ساكنًا مثل: حِنطاء -قصيرة القامة- ومغزو، أو مضمومًا ما قبلها مثل: قلنسوة .**

**فإذا وقعت الواو الثالثة أو فوقها مضمومًا ما قبلها مثل: ثروة، وقرنوة، فالواجب في النسب قلب الواو ياء والضمة كسرة حتى يصير إلى مثل: عمٍ وقاضٍ، ثم ينسب إليه أو إلى الثلاثي بفتح العين وقلب الياء واوًا؛ وذلك لأننا نحذف التاء للنسبة، وقد ذكرنا أن ياء النسب لا تجامع التاء؛ أن ياء النسب كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغي أن يكون, بحيث يصح أن يستقل، فبَعد حذف التاء تتطرف الواو المضمومة قبلها في الاسم المتمكن، فتقلب ياء كما في أدلٍ, أصلها: أَدْلَوْ.**

**ونقول فيما واوه رابعة أو فوقها كما في: عرقوة، وقَمَحْدُوة -والقمحدوة: العظم الناتئ فوق القفا، وخلف الرأس-: عرَقي، وقمحدي، كما نقول: قاضي، ومشتري.**

**وبعض العرب يجعل الياء قائمة مقام التاء، حفاظًا للواو من التصرف؛ لأن في الياء جزئية ما، بدليل استثقال الإعراب أو انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث، فيقول: قَرنوي, وقَمَحْدُوي.**

**ويقول أيضًا في ثروة: ثروي، وبعض العرب يقول في الرابعة: حَرقَوي كقَاضَوي، فأما في الخامسة وما فوقها فليس إلا الحذف؛ كقمحدوي، كما في مُشتري، ومُسْتسقي.**

**وإذا نسبنا إلى عُرقوة وتَرقوة، قلنا: عَرقي وترَقي، وذلك أنه لمَّا حذفوا التاء تطبيقًا للقاعدة بقي اللفظ على: عَرقوة وترقوة، فتطرفت الواو وقبلها ضمة وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياء كما في: أدلٍ، وأجرٍ، فالأصل فيهما: أدلوْ، وأجروْ, ثم نسبوا بحذف الياء فقالوا: عَرَقي وترَقي، ويجوز: تَرْقوي وعَرْقوي بإثبات الواو؛ لأن يائي النسب يجري مجرى تاء التأنيث، فكما ثبتت مع تاء التأنيث كذلك مع يائي النسب؛ لأنها تصير حشوًا.**

**قال السيرافي: قالوا: عَرْقي وذلك تحريف، وعلَّق على ذلك بقوله: وذلك أنك تحذف الهاء فتبقَى الواو طرفًا: عَرقُو وقبلها ضمة؛ فتقلبها ياء فيصير بمنزلة يرمي وقاضي، فتقول: عَرَقي، ويجوز أن تنسب إليه فتقول: عرقوي.**

**قال: وتقول العرب -ولم يذكره سيبويه- في الجِلد الذي يُدبغ بالقَرنوة: قرنوي ، وهذا نص على جوازه.**

**2. أنواع ما آخره واو من الأسماء، وكيفية نسبه:**

**ينبغي أن نعرف أن ما آخره واو من الأسماء لا يخرج عن نوعين:**

**أحدهما: ما سُبقت واوه بضمة, ولا يكون مختومًا إلا بتاء التأنيث؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب مختوم بواو لازمة، مضموم ما قبلها.**

**الآخر: ما سُبقت واوه بسكون، ويكون مختومًا بالتاء وغير مختوم بها، وإنما انحصر في هذين النوعين؛ لأنه لو فُتح ما قبل الواو لقلبت ألفًا، لتحركها مع انفتاح ما قبلها، ولو كسر لقلبت ياء؛ لتطرفها إثر كسرة.**

**أولًا: ما سبقت واوه بضمة، وأردنا النسب إليه نحو: ثَروة، وتَرقوة، وقَلنسوة، فإذا أردنا النسب إلى هذه الألفاظ حذفنا التاء، فتصير الواو متطرفة بعد ضمة في اسم معرب وهذا لا نظير له؛ فتقلب الضمة كسرة والواو ياء، وحينئذٍ يعامل في النسب معاملة المنقوص، فنقول: ثَروي كما نقول: عَمَوي، ونقول: تَرَقوي كما نقول: قَاضي أو قَاضوَي، ونقول: قَلنْسَوي كما تقول: مُهْتَدَيْ، وهذا تمثيل بين لفظ ولفظ، وحمل لفظ على لفظ -حمل ما آخره واو- لأنه صار بعد حذف التاء والتغيير منقوصًا، فحُمل على المنقوص.**

**وبعض العرب ينسب إليه بحذف التاء فقط، ويُبقي الواو مضمومًا ما قبلها؛ لأن ياء النسبة حفظتها من التطرف كما حفظتها تاء التأنيث؛ لأن في ياء النسب جزئيةً ما بدليل انتقال الإعراب إليها كما في تاء التأنيث، فنقول: ثَرُوِي، وتَرْقُوي، وقَلَنْسُوي.**

**وإذا لم يكن وضع الكلم على أخفّ الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة؛ فلا يستنكر تتالي الثقلاء -الأمثال- فيها, أي: ما يعتبره تتالي الثقلاء في الكلمة مبررًا للحذف؛ إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة؛ لأنها من البداية مبنية على الثقل، فمن ثَم نقول: تَغْلبي، ومَغربي، وجَندلي، وعُلَبِطِي -عُلَبِط هو القطيع من الغنم, ويقال للرجل الضخم إذا كان عظيم الصدر، غليظًا عريضًا- ومُستخرجي ومُدحرجي وجَحمرشي، هذا عند الخليل، فَتَغْلَبي عنده بالفتح شاذ لا يقاس عليه. هذا الكلام كله لا يعتبره الخليل بن أحمد قياسًا.**

**واستثنى المبرد من جملة الزوائد على الثلاثة ما كان على أربعة أحرف ساكن الثاني، نحو: تَغْلب فيقول: تَغلبي، ويثرب فيقول: يَثْربي، فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر قياسًا، وهذا قياس عندهم مطرد؛ وذلك لأن الثاني ساكن، وهو يَعتبر أن الساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي.**

**والقول ما قاله الخليل؛ إذ لم يُسمع الفتح إلا في تَغلب, ولذلك استقله الخليل فلم يقس عليه.**

**إلا أن صاحب (اللسان) قال: والنسب إلى يَثْرِب يثرَبي بفتح الراء، ويَثرِبي بكسرها، وفي حواشي ابن جماعة على الجاربردي أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر، فقالوا: المَشْرِقي والمَشْرَقي، والمَغْرِبي والمغرَبي.**

**ثانيًا: ما سبقت واوه بالسكون:**

**وإذا نسبنا إلى الاسم الذي آخره واو, مسبوقًا بسكون أبقيناه على حاله، ولم تغير الواو؛ لأن الواو خفيفة بسكون ما قبلها، فنقول في النسب إلى غَزوٍة، وعُروة، وجَاوة، وعَدوة، وشَقاوة، وحِنطاء -عظيم البطن- ومدعو: غَزوي، وعُروي، وجَاوي، وعَدوي، وشَقاوي، وحِنطاوي، ومَدعوي.**

**وقد خالف يونس في الواو الثالثة المسبوقة بساكن صحيح إذا كانت التاء بعدها، فإنه يفتح ما قبل الواو بعد حذف التاء؛ لأن التغيير -كما يقولون- يشجع على التغيير، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، فيقولون في النسب إلى عُروة: عُرَوَي بفتح الراء. وما ذهب إليه يونس ضعيفٌ من وجهين أو لأمرين:**

**أحدهما: أنه لم يُسمع عن العرب فتح الراء, في النسب إلى عروة.**

**الثاني: يؤدي ذلك إلى زيادة الثقل؛ لأن الساكن أخف من المتحرك.**

**هذا ما جاء فيما آخره واو؛ سواء كان مضمومًا أو ساكنًا ما قبلها.**

**3. باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو:**

**يقول سيبويه في الجزء الثالث: هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو، التي الياءات والواوات لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصًا للفتحة قبل اللام.**

**وقد جاء العنوان طويلًا في كتاب سيبويه؛ لأنه يريد أن يحدد الصفة التي عليها اللفظ الذي يُراد النسب إليه. تقول في هدًى: هُدوي، وفي رجل اسمه حصًى: حَصوي، وفي رجل اسمه رحًى: رحوي، وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالًا؛ لإظهارها أنهم لم يكونوا لِيظهروها إلى ما يستخفون, هدًى من: هديت، آخره ياء، فروا من الياء ولم يقولوا: هدييْ؛ لأنهم استثقلوها ولجئوا إلى الخفة، وإنما كانوا يظهرونها لو لم تتوالَ الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريبًا من أميّ، فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما يستثقلون إذا كانت معتلة مبدلة؛ فرارًا مما يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم، إذ كان رده إلى بناءٍ هو أثقل منه في الياءات وتوالي الحركات وكسرة الياء وتوالي الياءات مما يثقِّله، فلم يلجئوا إلى الأصل، وإنما لجئوا إلى التخفيف؛ لأنَّا رأيناهم غيروا الكسرتين والياءين في الاسم استثقالًا، فلما كانت الياءان والكسرة والياء فيما توالت حركتُه ازدادوا استثقالًا.**

**وإذا كانت الياء ثالثة وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه -باب: هدًى وهُدوي، ورحًى ورحوي- وذلك قولهم في عمٍ: عَموي، وفي ردٍ: ردَوي، وقالوا كلهم في الشَّجي: شجوي؛ وذلك لأنهم رأوا أن "فَعِلْ" بمنزلة "فَعَل" في غير المعتل؛ كراهية للكسرتين مع الياء ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا، وصيروا الاسم إلى "فَعَل"؛ لأنها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة, وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل، فلمَّا وجدوا الباب والقياس في "فعِل" أن يكون بمنزلة "فعَل" أقروا الياء على حالها وأبدلوا، أي: قد استقر، أو قد جئنا به على مثال "فعَل".**

**وما جاء من "فَعِل" بمنزلة "فعَل" قولهم في النمر "فَعِل": نمري، إذًا: قد غيروا "نمِر" إلى "نمَر"، "فعِل" إلى "فعَل", وفي الحَبطات وهي أصلها: حَبط "فعِل": حبطي "فعَلَي"؛ غيروا كسرة العين إلى فتحة، وفي شقرة: شقري، وفي سلِمة: سلَمي، وكأن الذين قالوا: تَغلبي، أرادوا أن يجعلوه بمنزلة "تَفْعَل"، عاد مرة أخرى إلى تَغلِب مكسورة اللام، حَمل على التغيير فيها بقولهم: تَغلَبي بفتح اللام، قال: وكأن الذين قالوا في تغلِب: تغلَبي، فعلوا ذلك كله في هذه الصيغ، أرادوا أن يجعلوه بمنزلة "تفعَل" كما جعلوا "فعِل" كـ"فعَل" للكسرتين مع الياءين، فعندنا نمِر, لو أبقيناه على الكسرة في الميم لقلنا: نَمِري، فيتوالى الكسر مع الياء، وهذا في منتهى الثقل، إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم وإنما هو تغيير؛ لأنه ليس توالي ثلاث حركات.**

**وإن أضفتَ إلى "فَعَل" لم تغيره؛ لأنها كسرة واحدة، أي: كسر ما قبل ياء النسب، كلهم يقولون: سَمُري، والدُّئل بمنزلة نمِر غيرناه فنسبنا إليه: نمَرَي، وقلبنا كسرة الميم إلى فتحة؛ تقول: دُؤلي، وكذا سمعناه من يونس وعيسى, وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعق: صِعِقِيّ، إذًا: لم يبالوا بتوالي الكسر والياءات، يدعونه على حاله وكسر الصاد؛ لأنه يقول: صِعِق، والوجه الجيد: صَعَقِي، وصِعَقي جيد أيضًا؛ لكن "صِعِقِي" هو الذي خالف القياس، وصار أشذ من غيره.**

**فإن أضفت إلى عُلَبِط -بضم العين، وفتح اللام، وكسر الباء- قلت: عُلَبِطي؛ لأن العين مفتوحة واللام مفتوحة، وجاءت كسرتان على حرفين صحيحين، وإلى جَنَدِل: جََنَدلي؛ لأن ذا ليس كالنمِر، لأن النمِر ليس فيه إلا حرف واحد وهو النون وحدها، فلما كثُر فيها الكسر والياءات ثقل؛ فلذا غيروه إلى الفتح. هذه عبارة سيبويه.**

**نعود إلى الشرح: لدينا هنا المنسوب إلى هدًى: هُدوي، وهدًى آخرها ألف، ولذلك هي مقلوبة, فإذا كانت ألف المقصور ثالثة وجب قلبها واوًا؛ للزوم كسر ما قبلها، أو لزوم كسر ما قبل ياء النسب، وألف هدى لا تقبل الحركة، فنقول في النسب إلى رجل اسمه حصًى: حصوي، وفتًى: فتوي، وإلى رجل اسمه رحًى: رحوي، ولم تحذف الألف لأنها ساكنة، وياء النسب أولها ساكن، والتقى ساكنان -الألف والياء الأولى من ياء النسب- ولو حُذفت لوجب فتح ما قبلها، فالتاء مفتوحة لتدلنا على أن المحذوف هنا ألف؛ لفتح ما قبلها للدلالة عليها، وما قبل ياء النسب لا يكون إلا مكسورًا، والتاء ستكون ما قبل ياء النسب، فلا بد من كسرها، فتضيع بذلك منَّا الصيغة ونجحف بها، ولم تقلب ياء؛ كراهة اجتماع الياءات والكسرة، ولم تقلب الواو في النسب ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها: فتوي، فالواو هنا متحركة ومفتوح ما قبلها، ونحن نقول في القاعدة: كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فلماذا لم تقلب هنا؟**

**قلنا: إنها لم تقلب هنا؛ لأن الحركة التي عليها حركةٌ عارضة من أجل ياء النسب, هذا أولًا. الأمر الثاني: أننا لو قلبناه ألفًا لصرنا إلى ما فررنا منه، ففتى آخرها ألف، ونحن قد قلبنا هذه الألف واوًا، فإذا عدنا فقلبناها ألفًا نكون قد عدنا إلى ما فررنا منه.**

**وقالوا كلهم في "الشجي": شجوي؛ لأنهم عاملوا "فعِل" معاملة "فعَل" في غير المعتل؛ كراهة الكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقروا الياء وأبدلوا وصيروا الاسم إلى "فعَل"؛ لأنها لو لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل، فلمَّا وجدوا الباب والقياس في "فعِل" أن يكون بمنزلة "فعَل"؛ أقروا الياء على حالها وأبدلوها.**

**ومما يلزم التغيير فيه ويطرد، وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف، وثانيه مكسورًا -فعِل- فإذا نسبت إليه فتحت ثانيه، وهذا ما جعلهم يقولون: إن ذلك قاعدة في نمِر, ومثله شقرة: شقري، ودئِل "فُعِل": دُؤلي.**

**إذًا: حملوا شقرة ودئِل على نمِر، ففتحوا كما فتحوا في نمِر, ولو سميت رجلًا يضرب ثم نسبت إليه، قلت: يَضربِي، ولو نسبتَ إلى إبل "فِعِل" بكسر الفاء والعين، قلتَ: إِبَلِي ففتحت الباء؛ لتفصل بين كسرتين، فتحت العين في كل ذلك فرارًا من استثقال توالي الكسرتين والياءين في اسم, ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحدًا؛ فلذلك فتحت العين قياسًا مستقيمًا.**

**وأما: تَغلب، ويَثرِب، ومغرِب، مما هو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: تَغلبي، ويَثربي، ومَغربي؛ لأن فيه حرفين غير مكسورين، فالتاء في تغلب مفتوحة، والغين ساكنة، ومنهم من يفتح فيقول: تَغلَبي، ويَثرَبي، ومغرَبي، ويشبهون المقصور منه بالمقصور في: شقِرى ونَمِر، ولم يحفلوا بالساكن، كأنهم نسبوا إلى تلِب من تغلِب، وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله وليس بقياس عند سيبويه والخليل، وهو عند المبرد قياس مطَّرد, أي: ما رفضه الخليل من فتح عين تغلِب ويثرِب، جعله المبرد قياسًا, ومما جاء من "فعِل" بمنزلة "فعَل" قلنا: النمِر.**

**ما زاد عن ثلاثة:**

**الحَبطات: حَبطي، وكما قلنا في شقرة: شقري، وفي سلمة: سلمي، وكأن الذين قالوا: تغلبي أرادوا أن يجعلوه بمنزلة "تفعل" كما جعلوا "فعِل" كـ"فعَل" بالكسرتين مع الياءين، إلا أن هذا ليس بالقياس اللازم وإنما هو تغيير؛ لأنهم أرادوا الفرار من توالي ثلاث حركات، والذين قالوا: حَنوي شبهوه بـ "عَموي".**

**وإذا نسبت إلى "فعَل" لم تغيره، قلنا: غيرنا "فعِل" إلى "فعَل", فواجبنا الحفاظ على "فعَل" كما هو دون تغيير؛ لأنه كسرة واحدة، كلهم يقولون: نَمرِي، وسَمُرِي، ودؤلي بمنزلة النمِر، فتقول: دؤلي، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى.**

**أما: الصَّعِق, صعق صفة مشبهة بمعنى: المغشي عليه، والفعل: صَعِقَ كسمِع صَعقًا، وسُمع فيه: صِعِقِي يدعه على حاله، وكسر الصاد؛ لأنه يقول: صِعِق، والوجه الجيد فيه: صَعَقِي، وصِعَقِي جيد، وبيان الشذوذ فيه أن أصله: الصَّعِق, فكسروا الفاء اتباعًا لكسرة العين قبل النسب، ثم استصحبوا كسرهما بعد النسب شذوذًا، والقياس فتح عينه، فتفتح الفاء لزومًا لزوال سبب كسرها، فيُقال: صَعَقِي بفتحتين.**

**وأما: عُلَبط، وهُدَبت، فلا مقال في بقائه على لفظه من غير تغيير؛ لتحرك الحرف الثاني منه، وإلى جَندِل: جَندلي؛ لأن ذا ليس كالنمر؛ لأن النمِر ليس فيه حرف مكسور إلا حرفًا واحدًا وهو النون وحدها، فلما كثر فيها الكسر والياءات ثقل؛ فلذلك غيروا إلى الفتح، قاله سيبويه. أي: إن المنسوب إليه إذا كان على أربعة أحرف، وتحركت الأحرف كلها: عُلَبط وجَنَدل؛ لم يجز فتح المكسور الذي قبل الأخير، مثل قولنا في النسبة إلى عُلبط وجندل: عُلَبطي وجندلي، والعلة في ذلك إنما قلنا في النمر: نمرِي؛ لأننا لو أبقينا الكسرة فقلنا: نمرِي لاجتمع كسرتان وياءان، وليس في الكلمة ما يقاومهما من الحروف التي ليست من جنسها، إلا حرفًا واحدًا هو النون.**

**فإذا صار أربعة أحرف والثاني ساكن مثل: تغلِب، فمنهم من يبقي الكسرة؛ لأن في صدر الكلمة حرفين يقوِّمان الكسرتين، والياء المشددة، ومن فتح لم يحفل بالحرف الثاني؛ لأنه ساكن، ولم يروا حاجزًا حصينًا، فإذا صار الحرف الأول والثاني متحركين قاوما ما بعدهما من الكسرتين؛ فلم يجز غير ذلك.**

**ونلخص ذلك فنقول:**

**إذا نُسب إلى ما آخره ألف مقصور للتأنيث، أو لغيره فلا يخلو إما: أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، فصاعدًا:**

**- إن كانت الألف ثالثة مثل: عصا وفتى، وجب قلبها واوًا؛ لأن آخر المنسوب يجب كسره، والألف لا تقبل الحركة، فتقول: عصوي وفتوي، ولم يحذف لالتقاء الساكنين؛ لأننا لو حذفنا الألف لزم فتح ما قبلها، وياء النسب يلزم كسر ما قبلها ولم تقلب ياء؛ كراهة توالي الياءات والكسر، ولم تقبل الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها لعروض الحركة؛ لأن الحركة عارضة، ولئلا ترجع إلى ما فررنا ما منه؛ تخلصًا منه.**

**- وإن كانت رابعة، فإن تحرك ثانيها وجب حذفها؛ تنزيلًا للحركة منزلة الحرف، فكأن الألف خامسة، فنقول في النسب إلى جمَزى وبرَدى: جمزي وبردي، وإن كان ثاني الكلمة ساكنًا جاز في الألف وجهان: الحذف والقلب واوًا، والأجود في ألف التأنيث الحذف مثل: حُبلى ودنيا، نقول: حُبل ودُني، ويجوز: حُبلَوي ودنيوي.**

**أما المنقلبة عن أصل مثل: ملهى، والأصلية مثل: كلَّا وحتى، والتي للإلحاق مثل: أرطى، الأجود والأشهر القلب، فنقول: ملهوي، وكلوي، وحتَّوي، وأرطوي، ويجوز الحذف فنقول: ملهي، وكلي، وحتَّي، وأرطي، ويجوز في الألف الأصلية، والمنقلبة عن أصل، والملحقة، والتي للتأنيث أن تشبه بألف التأنيث الممدودة، فنقول: مَلهوي، وكَلوي، ودُنيوي، وأرطوي، وحتوي.**

**- وإن كانت الألف خامسة فصاعدًا وجب حذفها؛ طلبًا للخفة، سواء أكانت منقلبة عن أصل مثل: مصطفى, نقول: مصطفَي، أم للإلحاق مثل: حَبنطى فنقول: حبنطي، أم للتأنيث مثل: حُبارى فنقول: حُباري، أم للتكسير مثل: قبعثرى فنقول: قبعثري.**

**الخلاصة:**

**الألف المقصورة في النسب إن كانت ثالثةً قُلبت واوًا مطلقًا, كـ"عصوي" في: عصا، وإن كانت رابعة وتحرك ثاني الكلمة وجب حذفها مطلقًا مثل: جمزى وجمزي، وإن كانت رابعة وسكن ثاني الكلمة قلنا: فيها ثلاثة أوجه: الحذف فنقول: حبلي، وملهي، القلب واوًا فنقول: حبلوي وملهوي، زيادة ألف قبل آخرها فتقول: حُبلاوي، وملهاوي، والوجه الأخير -وهو زيادة الألف- عند سيبويه خاص بالتأنيث فقط.**

**4. باب الإضافة إلى "فَعيل" و"فُعيل" من بنات الياء والواو:**

**هذا باب الإضافة إلى "فَعيل" و"فُعيل" من بنات الياء والواو, اللاتي الياءات والواوات لاماتهن، وما كان في اللفظ بمنزلتهما، أي: بمنزلة "فَعيل" و"فُعيل" وفي ذلك يقول سيبويه: وذلك في عدي: عدوي، وفي غني: غنوي، وفي قُصي: قصوي، وفي أمية: أُموي، وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُليم وثقيف، حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنك إذا حذفت الزائدة فإنما تُبقي التي تصير ألفًا، كأنه أضاف إلى "فَعل" أو "فُعَل"، هذه عبارة سيبويه.**

**يقول سيبويه: وزعم يونس أن أناسًا من العرب يقولون: أميّي فلا يغيرون، لمَّا صار إعرابها كإعراب ما لا يُعتل، لما انتقل الإعراب إلى ياء النسب المشددة التي ليست في مثل المعتل, لم يتخلصوا من الياء المشددة التي سبقتها، شبهوه به كما قالوا: طيِّئِي، وطيئ، في آخره ياء مشددة، ومع ذلك توالى كسرتان في الاسم، وياء مشددة مع آخره، وأما عديي فيقال: هذا أثقل؛ لأنه صارت مع الياءات كسرة.**

**يقول سيبويه: وسألتُه –يونس، وفي بعض الكتب: وسألت الخليل- عن الإضافة إلى حيّ: حية -حاء، ياء مشددة، وتاء في آخره- فأول شيء نعمد إلى التاء فنحذفها، فصار "حيّ" بياء مشددة، فلو أننا حذفنا ياء من الياءين لأجحفنا بالكلمة وصيرناها على حرفين، ولكننا نبقي ياء ونقلب أخرى فنقول: حيوي؛ كراهية أن تجتمع الياءات، لم نقل: حييّ، لدينا ياء مشددة، فإذا قلنا: حيي جمعنا أربع ياءات، والدليل على ذلك قول العرب في النسب إلى حية بن بَهدلة: حيوي، وحُركت الياء؛ لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة، فإن أضفت إلى ليّ, قلتَ: لووي؛ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حية، فلمَّا حركتها رددتها للأصل، كما تردها إذا حركتها في التصغير.**

**ومن قال: أميي قال: حُييّ بأربع ياءات، وذلك خارج عن القياس لثقله المفرط.**

**وكان أبو عمرو يقول: حييّ، ولييّ، وليَّه من: لويت يده ليَّةً, وسألته عن الإضافة إلى عُدو، فقال: عدوي.**

**يقول سيبويه: "وسألته عن الإضافة إلى عدو فقال: عدوي، وإلى كوة فقال: كوِّي" عدو: العين مفتوحة، والدال مضمومة، وبعدها واو مشددة، فقال: لا أغيِّره؛ لأنه ليس فيه توالي ياءات، عندنا: واو مشددة وياء مشددة، وكوة: واو مشددة، وياء مشددة، فلا ثِقلَ، فقال: لا أغيِّرُه؛ لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدلُه إذا كثرت الياءات فأفرُّ إلى الواو، فإذا قدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياء غاية الاستثقال لم أغيره، فالواو هنا لم يحدث بها غاية الاستثقال، ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى مرمي "مرمي"، فجعلوه بمنزلة البختي، مرمي: آخره ياء مشددة شبيهة بياء النسب، مكسور ما قبلها، مثلها: أختي وبخاتي، بياء مشددة قبلها مكسور، وليست ياء نسب كما أن مرمي ليست ياء نسب، فلمَّا أردنا النسب إليها حذفنا الياء المشددة في الكلمات الثلاث، وجئنا بياء النسب فأشبه المنسوب إليه؛ إذ كان آخره كآخره في الياءات والكسر.**

**وقالوا في مغزوّ: مَغزوي؛ لأنه لم تجتمع فيه الياءات، وإنما هنا واو مشددة، وجاءت بعدها ياء مشددة، كذلك: كوة، وعدوّ؛ لم نحذف منه شيئًا؛ لعدم توالي أربع ياءات، إنما عندنا واو مشددة وبعدها ياء مشددة، وحيَّة قد اجتمعت فيه الياءات، فإن أضفتَ إلى عدوة قلت: عدوي من أجل الهاء، عندنا التاء في آخر الكلمة وجب حذفها، فالذي حدث أن "عدوة" العين والدال والواو المشددة بواوين والتاء خمسة أحرف، حذفنا التاء فصار "عدو"، فلما أردنا أن ننسب إلى عدو بعد حذف التاء حذفنا إحدى الواوين، فقلنا: عدوي.**

**هناك "عدو" مذكر لم يحدث فيه حذف، لكن "عدوة" هنا مؤنث حدث فيه حذف التاء، والحذف يشجع على الحذف كما قال؛ ولذلك قلتَ: عَدَوي من أجل التاء، كما قالوا في شنوءة: شنئي، حذفوا منها التاء، وبقيت "شنوء" بواو ساكنة أو متحركة فلا بد من حذف الواو هنا، فقالوا: شنئي.**

**وسألته عن الإضافة إلى تحية، فقال: تحوي، أصبحنا نفهم أن التاء لا تجامع ياء النسب فتحذف، فصار "تحيّ" بتاء مفتوحة، وحاء مفتوحة، وياء مشددة، والذي يحدث أنا نحذف إحدى الياءين -الياء الزائدة- ثم نقلب الياء الثانية واوًا؛ لنكسرها، فنقول: تحوي، ونحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عدي، وهي الياء الأولى -الياء الساكنة- وكذلك كل شيءٍ كان آخره هكذا.**

**ونقول في الإضافة إلى قِسي، وثِدي: ثُدوي وقُسوي؛ لأنها "فَعُول" فتردها إلى أصل الياء -أصل البِنى- وإنما كُسر القاف والثاء قبل الإضافة؛ لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، إذًا: كسروا الفاء اتباعًا لكسرة العين، وهذا غريب؛ أن الثاني يُغير اتباعًا للأول, وليس الأول يغير لاتباع الثاني، لكن ذلك جاء في كلامه، فلمَّا حدث ذلك حذفت الياء الساكنة، وجئنا للياء الثانية فقلبت واوًا، وقلبت الكسرة قبلها فتحة، فقيل: ثُدوي وقُسوي، فنردها إلى أصل البناء، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل، نقول في الإضافة إلى عدوٍ: عدوي، وإلى عدوةٍ: عدوي، وإلى مرمية: مرمي، تحذف الياءين الأوليين، ومن قال: "حانوي" قال: "مرموي".**

**5. شرح باب "فَعيل" و"فُعيل" من بنات الياء والواو:**

**باب "فَعيل" و"فُعيل": "فَعيل" و"فُعيل" من بنات الياء والواو -كما يقول سيبويه- التي الياءات والواوات لاماتهن، وما كان في اللفظ بمنزلتهما "فَعيل" و"فُعيل", وذلك قولك في عدي: عدوي، وفي غني: غنوي، وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات، أي: لم يقولوا: عديي، ولم يقولوا: غنيي، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من ثَقيف وسليم، حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنك لو حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفًا، كأنه أضاف إلى "فَعل" أو "فُعل", أي: بدل فاء "فَعيل" غير الكسرة فتحة وحذف الياء؛ لأن بعد حذف الياء في "فعيل" يبقى "فعِل" فنغير "فعِل" إلى "فعَل", وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: أمييّ.**

**إذًا: يونس يُبقي الياء في أمية بعد حذف التاء كما هي فلا يغيرون, ولمَّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل شبهوه به، كما قالوا: طيئي؛ وأما عدييّ فيقال: وهذا أثقل؛ لأنه صارت مع الياءات كسرة.**

**يقول: اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول؛ وذلك أن "فَعيلًا" و"فُعيلًا" قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها، لو قلت: "فَعيلي" و"فُعيلي" وهو في الثاني أقل، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو: إزميلي، وسِكِّيني، وسُكِّيتي، فلا يحذف فيها حرف المد سواء كانت مع التاء أو لا، إذ وضعها إذًا على الثقل، فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني، أي: وضع النسب.**

**إذًا: العلماء رأوا أن "سكين"، و"إزميل"، و"سَكيت" أو "سُكيت" ألفاظ موضوعة ثقيلة من الباء، فيقول: لا يضير أن تثقل أكثر بإلحاقها النسب، فلا يضر الثقل الناشئ من ياء النسب؛ لأنه ثقل عارض، فلا يستنكر الثقل العارض في الوضع الثاني أي: النسب، ولكن ليس مثل "فَعيل" و"فُعيل" القريبين من البناء الثلاثي، لكن "إزميل"، و"سكين"، و"سكيت" كثيرة الحروف ثقيلة، لكن ذلك قريب من الثلاثي؛ لأنه إذ ذاك موضوع في الأصل على غاية الخفة دون هذين، فلا جرم لم يفرق في الثلاثي بين "فَعِل" و"فَعِلة" نحو: نَمِر ونمِرة، وفتح العين في النسب إليهما.**

**أما هنا فكون البناءين موضوعين على نوعٍ من الثقل بزيادتهما على الثلاثي؛ لم يستنكر الثقل العارض في النسب حتى يسوَّى بين المذكر والمؤنث, بل نظر فيما لم يحذف من المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضًا.**

**ولمَّا حذف في المؤنث التاء كما هو مطَّرد في جميع باب النسب؛ صار باب الحذف مفتوحًا، فحذف حرف اللين أيضًا إذ الحذف يذكر بالحذف، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث، وذلك كما ينبغي أن يكون؛ لأن المذكر أول, فعندنا "فَعيل" و"فَعيلَة"؛ قلنا في النسب إلى "فَعيل": "فَعِيلِي" للإبقاء على الياء، لكن في النسب إلى "فعيلة" حذفنا التاء، فلما حذفنا التاء جرَّأها على حذف الياء، فقلنا في النسب إلى حنيفة: حنفي، وفي النسب إلى حنيف: حنيفي؛ لنفرق بين المذكر والمؤنث.**

**وإنما حصل الالتباس بينهم لما وصلوا إلى المؤنث, ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر، وتناسَوه هناك، وذكَّرهم بذلك هنا حذف التاء مع قصد الفرق، ويذكرون التخفيف بسببٍ آخر غير حذف التاء، وهو كون لام الاسم في "فَعيل" و"فُعَيل" ياء نحو: عَلي، وقُسَي، فخففوا لأجل حصول الثقل المفرط، ولو قيل: علييّ وقُسيي في البناء القريب من الثلاثي؛ لم يفرقوا في هذا السبب لقوته بين ذي التاء وغيره، فالنسبة إلى علي، وعلية: علوي، إذًا: يستوي المذكر والمؤنث؛ علي وعلية: علوي، قسي وقسية: قسوي، أمية وأمي: أموي.**

**نرجع مرة أخرى لنمِر ونمِرة، أي: قاسوا المعتل على الصحيح كما حدث هذا التغيير في: نمِر ونمرة، فقالوا: نمري، خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة؛ لأن ما قبل ياء النسب لا يكون إلا متحركًا بالكسر كما مر، والأولى مد فلا يتحرك، وتقلب الياء الباقية واوًا لئلا يتوالى الأمثال, فإن الواو وإن كانت أثقل من الياء لو انفردت؛ استراحوا إليها من ثقل توالي الأمثال.**

**ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسب أو النسبة ياءً إلا مع سكون ما قبلها، نحو: ظبيي؛ لأن ذلك السكون يُقلل شيئًا من الثقل المذكور؛ لذا فإنَّ حركة الياء تستثقل في "قاضٍ" إذا كانت ضمة أو كسرة؛ بخلاف ظبي، وليس الثقل في نحو أمييّ لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل في عليي؛ لوجود كسرتين مع الياءين المشددتين؛ فلذا كان استعمال نحو أمييّ أكثر من استعمال عليي، وقد جاء في كلام العرب كما حكى يونس، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين، وقلب الثانية واوًا أكثر.**

**إذًا: إذا أردنا النسب إلى ما سبق: علي، وقسي، وغَني، وتحية، وأمية؛ قلبنا وقلنا: عَلوي، وغَنوي، وقُسوي، وتَحوي، وأُموي، وإنما حذفنا؛ لأن عدم الحذف يؤدي إلى الثقل المفرط في آخر البناء القريب من الثلاثي, وذلك بتوالي أربع ياءات مع كسر ما قبل ياء النسب، ولقوة هذا السبب لم يفرقوا بين ذي التاء وغيره.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**